

## أسلوب التعجب في الدرس النحوي القديم بين المعنى النحوي والمعنى الدلالي

حسين محمد البطاينة  
جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن

\* باسم يونس البديرات  
جامعة الحصن، أبو ظبي

### الملخص:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن منهج النحاة القدماء في دراسة الأساليب اللغوية وتحليلها، ويُقصد بالأسلوب (التركيب اللغوي المحدد الذي يعبر عن مواقف مطردة في الاستعمال)، ومدى تناسب هذا المنهج التحليلي مع دلالة هذه الأساليب، وذلك من خلال دراسة أسلوب التعجب، حيث تركّز البحث النحوي القديم لهذا الأسلوب وما شاكله على أساس المعنى النحوي (الفاعلية، والمفعولية...)، المتمثل بالإعراب وتقديراته المختلفة؛ ففوتت هذه المنهجية الكثير من دلالة هذا الأسلوب، وتركزت دراسته بالدرجة الأولى على صيغتين اثنتين في إنشاء التعجب في اللغة العربية دون أفراد باب خاص للتعجب يمكن من خلاله استيفاء جميع الأساليب والتراكيب اللغوية التي يمكن أن تؤدي مفهوم التعجب بصورة متكاملة. وقد اتخذت الدراسة من الوصف والتحليل منهجاً لها، وستكون الأسئلة الآتية محاورها:

1. ما هي معايير التحليل النحوي للجملة العربية في الدراسات النحوية القديمة؟
2. إلى أي مدى يتوافق التحليل النحوي للأساليب اللغوية مع دلالتها التي وضعت لها؟
3. ما هي النتائج التي تمخّضت عن طبيعة التحليل النحوي القديم لبنية التراكيب؟
4. إلى أي مدى يمكن الاستفادة من دراسة الأساليب اللغوية من آراء البلاغيين والأصوليين التي عنت بالنتائج الدلالي للأسلوب اللغوي أكثر من عنايتها بالجانب الإعرابي؟

### Abstract :

This research aims at revealing the way the classic linguists studied the linguistic methodologies and their analyses. It also focuses on the compatibility of this way of analysis with denotation of those methodologies. This will happen through studying the exclamation techniques which were shown in the classic syntactic search in one of the magazines. It also focuses on the syntactic meaning represented by subject and predicate. Moreover, it also discusses two forms of exclamations in the Arabic language without having specific chapter to the most frequent questions about the topic itself. The fol-

lowing questions will be answered by this research:

1. What are the criteria of syntactic analysis in classic syntactic studies?
2. To what extent does the syntactic analysis of the linguistic methodology go with their denotations?
3. What were the findings that resulted from the nature of the classic syntactic analysis?
4. To what extent can we benefit from the linguistic methodology based on the opinions of the linguists who focused mainly on the language denotation methodology?

### المقدمة:

المبحث الأول فقد عُرض فيه أبرز معايير التحليل النحوي القديم، وأهم النتائج التي تمخضت عن طبيعة هذا التحليل. وفي المبحث الثاني عُرضت جملة من المسائل ذات الصلة بأسلوب التعجب ومنهج دراسته في التحليل النحوي القديم، مثل: مفهومه، وإعرابه، والتراكيب التي تخرج في دلالتها إلى التعجب في سياقات لغوية معينة.

وتناولت دراسات أخرى أسلوب التعجب، ومنها: التعجب بين البصريين والكوفيين، لمحيي الدين إبراهيم. والتعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين، لإبراهيم سليمان العايد. والتعجب صيغه وأبنيته، دراسة لغوية نحوية مقارنة، لجميل علوش، وصيغ التعجب بين البصريين والكوفيين وخلافهم في (ما أفعل)، لموضى بنت حميد السبيعي. وأسلوب التعجب القياسي بين الدرس النحوي والاستعمال القرآني، لعلي مدلل. ولعل ما يميّز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة تركيزها على بيان أثر طبيعة التحليل النحوي القديم في فقدان دلالة هذا الأسلوب، ومدى ارتباط التغيير في الحركة الإعرابية بالحالة النفسية للمتكلّم، ودور السياق اللغوي في إبراز دلالة أسلوب التعجب.

تناولت هذه الدراسة منهج علماء اللغة القدماء في دراسة الأساليب اللغوية ثابتة الدلالة في البحث النحوي القديم، وبيان طبيعة هذا البحث الذي ركّز على المعنى النحوي (الفاعلية، والمفعولية، والإضافة...) بصورة تفوق المعنى الدلالي الذي لا يتكوّن من مفردات فحسب، وإنما من أحداث كلامية أو من امتدادات نطقية تكوّن جملاً تتحدد معالمها بسكتات أو وقفات أو نحو ذلك؛ لأنّ الكلمات ما هي إلاّ وحدات يبيّن منها المتكلّم كلامه، ولا يُمكن اعتبار كل منها حدثاً كلامياً مستقلاً قائماً بذاته<sup>1</sup>. ومعنى ما سبق أن الجمل والتراكيب تتحد ضمن نسق لغوي معين، فتشكّل معنى يتجاوز حدود الكلمات مفردة، وهو المعنى الكلي للتراكيب.

وفوّت هذا المنهج البحثي في الدرس النحوي القديم على هذه الأساليب اللغوية: كالتعجب، والاستفهام، والشرط، والاختصاص، وغيرها، الكثير من دلالتها، ونأى بها عن مظران المعنى المراد من الاستعمال اللغوي لها. وركّزت الدراسة بصورة خاصّة على أسلوب التعجب طلباً للدقّة من جهة، ولغرابة تناول هذا الأسلوب في الدرس النحوي القديم من جهة أخرى.

وجاءت الدراسة بمقدمة، ومبحثين. عُرض في المقدمة مشكلة البحث، ومنهجه، والدراسات السابقة. أما

## المبحث الأول: معايير التحليل النحوي عند

### القدماء

كان لعلماء اللغة العربية القدماء إسهامات متميزة في دراسة اللغة العربية على جميع مستوياتها: النحوية، والصرفية، والصوتية، والدلالية. ووضع لهذه الدراسة مفاهيم أساسية وثابتت في مراحلها الأولى، ممثلةً أولاً بوضع المعايير الزمانية والمكانية للمادة اللغوية التي يُحتج بها (مرجعية التحليل) من كلام العرب نثراً وشعراً. أما القرآن الكريم فقد تم اعتماده أساساً من أسس التقييد وكذلك قراءاته. وأما الحديث النبوي الشريف فقد دار حوله في مسألة الاحتجاج جدل مستفيض بين الدارسين والباحثين، ورجح معظمهم عدم الأخذ به في مسألة الاحتجاج؛ لعلّة روايته على المعنى<sup>2</sup>.

وكانت الجملة من بين ما عني به النحاة القدماء في دراستهم للغة العربية؛ فحظيت بقدر وافر من الدراسة والتحليل، فكان لهم الجهد العظيم المشكور في هذا الجانب. والجملة-عند النحاة - ما يحسن السكوت عليه، وفيه تمام المعنى، يقول سيبويه (180هـ): "ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبد الله، حسن السكوت وكان كلاماً مستقيماً، كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد الله"<sup>3</sup>. وربما كان أول ظهور لمصطلح الجملة بصورة واضحة عند المبرد (285هـ) في كتابه المقتضب، حيث يقول في باب الفاعل: "وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب"<sup>4</sup>. ويستعمل ابن جنّي (392هـ) لفظ الكلام بمعنى الجملة في قوله: "كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يُسميه النحويون الجمل"<sup>5</sup>.

وقد أولى النحاة المتأخرون دراسة الجملة عناية خاصة، ويعدّ ابن هشام الأنصاري (761هـ) من أبرزهم في هذا الباب؛ فدرس الجملة دراسة مستوفاة، فجعلها في ثلاثة أنواع، وقسمين. الأنواع: فعلية،

واسميّة، وظرفيّة. والقسمان: الصغرى، نحو: قام زيدٌ، والكبرى، نحو: زيدٌ قام أبوه<sup>6</sup>. وأفرد لها باباً خاصاً في كتابه (مغني اللبيب) سماه (في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها)<sup>7</sup>.

وقد تنبّه النحاة القدماء - وعلى رأسهم سيبويه - في دراستهم للجملة في اللغة العربية إلى أمر مهم، وهو ضرورة تحديد ما يقبله النظام اللغوي للغة وما لا يقبله، أي ضرورة اجتماع السلامة اللغوية والصحة المعنوية. فبناء الجملة في اللغة العربية لا يخضع لاختيارات عشوائية من المفردات، وإنما ينظمها قانون معين من التأليف، فليس كل تتابع للوحدات الصرفية أو المورفيمات يكون تركيباً مقبولاً أو جملة مفيدة، إذ الأمر يرتبط بالتتابع السليم للصيغ ومدى أدائها للمعنى ضمن العرف اللغوي، بمعنى الاستعمال الفصيح عند العرب. وقد عبّر عنه سيبويه بـ(المستقيم الحسن)، وعقد له باباً في كتابه سماه باب (الاستقامة من الكلام والإحالة)، ومثّل على المستقيم الحسن بقوله: (أتيتك أمس أوسأتيك غداً). وعبّر عن النوع الآخر (المحال) الذي يبدو ظاهره مستقيماً تركيباً فاشلاً في أداء المعنى بقوله (أتيتك غداً، أوسأتيك أمس). ففي النوع الأول من الاستعمال تشابه التركيبان من حيث البناء الخارجي، إلا أنّ الاختلاف يكمن في تغيير دلالة العنصر الثاني (أمس) الدال على الزمن الماضي، مع العنصر (السين) التي تفيد دلالته في اللغة العربية الاستقبال. وأن تضع الصيغة في غير موضعها عدّه من (القبیح) في الاستعمال، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكبي زيدٌ يأتيك<sup>8</sup>. فالنظام اللغوي للغة العربية يقتضي القول: قد رأيت زيداً، وكبي يأتيك زيداً. مع أن المكونات اللغوية في الحالتين واحدة، إلا أنّها اختلفت في طريقة التوزيع داخل التركيب اللغوي.

وعلى هذا الأساس حدّد مفهوم الجملة عند النحاة، وبدأوا بوضع الأسس والمعايير التي يأخذون بها

الخليل بن أحمد فيما ينقله عنه سيبويه بقوله: " هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده... وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب"<sup>15</sup>. وتابع سيبويه شيخه في ذلك، إذ يقول في باب مجاري أواخر الكلم: " إنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل. وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه. وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل"<sup>16</sup>. كان للعامل أثر واضح في التحليل النحوي لبنية الجملة العربية، وعدُّ أساساً من الأسس في تقدير مكونات التراكيب اللغوي؛ لأن اللغة عبارات وتراكيب يعبر بها كل قوم عن مقاصدهم<sup>17</sup>. وليست كلمات مفردة. والعوامل على نوعين: لفظي ومعنوي، " وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ اللفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ"<sup>18</sup>. فاللفظي يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، والمعنوي يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم.

ونتيجة لاهتمام النحاة بالعامل فقد وضعوا له جملة من المعايير كان لها الأثر الواضح في التحليل النحوي لبنية التراكيب اللغوية. ومن هذه المعايير التي وُضعت للعامل أن يعمل بمعمول واحد، فإذا وُجد في بنية التراكيب اللغوية معمolan كان الأقرب أحقّ بالعمل (مذهب البصريين)، ومثال ذلك نجده في باب الاشتغال الذي يعني: " أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشتغل عنه أو موضعه"<sup>19</sup>. قدروا عاملاً آخر لما لم يتل حقه من العامل الذي يليه، فإذا قلنا (زيداً ضربته) كان التقدير (ضربت زيداً ضربته)<sup>20</sup>. فنصب (زيد) بالمحذوف المقدّر. ومثله كذلك في باب

في دراسة بنيتها. وكان من أبرز هذه الأسس التي وضعت لدراسة بنية الجملة العربية وتحليلها عند النحاة - بالإضافة إلى ما سبق - أساسان: وهما (الإسناد والعامل). أما الإسناد فقد كان له نصيب وافر في دراسة بنية الجملة العربية بعنصره (المسند والمسند إليه)<sup>9</sup>، وهما " عبارة عن مركّب من كلمتين أسندت إحدهما إلى الأخرى"<sup>10</sup>. وهذا المركّب اللغوي " لا يتأتى إلا في اسمين، أو فعل واسم"<sup>11</sup>. وذكرهما سيبويه وعقد لهما باباً في الكتاب سماه (باب المسند والمسند إليه) وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدأ<sup>12</sup>. فالجملة لا تقوم إلا بهذين العنصرين: لفظاً أو تقديراً؛ حتى تستقيم بنية الجملة لفظاً ودلالة. فاتخذوا من التأويل والتقدير للمحذوف وسيلة لتحقيق التوافق بين القواعد وبين التراكيب اللغوية التي تبدو في ظاهرها خروجاً على المؤلف من قواعده أي (الإسناد). فالفعل مثلاً لا بدّ له من فاعل، حتى يستقر (المسند والمسند إليه)، فإذا قلنا (اكتب أو ادرس) كان التقدير (اكتب أنت أو ادرس أنت) فالفاعل مستتر تقديره (أنت). وكذلك الحال بالنسبة للعلاقة بين المبتدأ والخبر، فإذا وجد طرف قدر الآخر، فعلى سبيل المثال في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (البقرة: 251). قال النحاة: إن (دفع) مبتدأ والخبر محذوف تقديره (موجود)<sup>13</sup>.

أما العامل فقد أخذ حيزاً وافراً في مناقشاتهم النحوية، وقد أولاه النحاة القدماء أهمية كبيرة، وأفردوا له أبواباً في مؤلفاتهم، ووضعوا له نظريات عدوها من الفروض التي لا يجوز الخروج عليها. يقول ابن خلدون في ذلك: " ثم رأوا تغيير الدلالة بتغيير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعراباً، وتسمية الموجب لذلك التغيير عاملاً"<sup>14</sup>.

وأول ذكر للعوامل في الدرس النحوي القديم عند

والمعمول؛ فأصبح مفهوم العمل النحوي في النظرية النحوية عند القدماء يقتضي بالضرورة وجود أطراف ثلاثة فيه، وهي: العامل، والمعمول، والحركة الإعرابية (رمز تأثير العامل بالمعمول)<sup>25</sup>، ظاهرة أو مقدرة.

ونحن وإن كنا نتفق مع النحاة القدماء في اهتمامهم بالعامل، حيث قدم تبريراً منطقياً يقبله العقل لدراسة اللغة وتفسير ظواهرها تفسيراً سليماً، إلا أن مغالاة النحاة به أحياناً قد حدا بهم إلى الاهتمام بالمعنى النحوي المتمثل بالإعراب أكثر من عنايتهم بالنتائج الدلالية الكلي للتركيب اللغوية. فكانت المغالاة في تقدير العامل، ومحاولة تفكيك مكونات التركيب اللغوية بصورة قد تُخرِجها عن دلالتها، وضرورة إيجاد إعراب لكل كلام منطوق، سبباً في جملة من التحديات أو الملاحظات التي واجهها التحليل النحوي القديم، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

أولاً: رفض بعض الاستعمالات الفصيحة من قبل النحاة؛ مما ينبىء عن نشوء الخلاف في دراسة اللغة - أحياناً - بين معايير المتكلم التي يسعى إلى تحقيقها، والتي قد تتنافى مع الحكم الإعرابي، ومعايير النحوي التي يحاول أن يفرضها على الاستعمال اللغوي؛ لضرورة إيجاد إعراب لكل كلام منطوق<sup>26</sup>. ومما يمثل ذلك الأمر الفرزدق على أبي إسحاق الحضرمي النحوي عندما سأله عن رفع (مجلّف) في قوله:

وَعَصُّ زَمَانٍ يَابِنُ مَرَوَانَ لَمْ يَدْعُ  
مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا

فردّ الفرزدق - على السؤال الذي ينبىء عن اعتراض من النحوي على طريقة الاستعمال اللغوي عند المتكلم - على ما يسوؤك وينوؤك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا. ثم قال الفرزدق:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ

وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

التنازع الذي يعني: توجيه عاملين أو أكثر إلى معمول واحد، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: 24). فقد تنازع (أن) و(لم) الفعل بعدهما في الآية<sup>21</sup>

ومن المعايير الأخرى للعامل الاختصاص، فقد كان لهذا المعيار أثر واضح كذلك في دراسة بنية التركيب اللغوية. فالعوامل على نوعين منها ما يدخل على الأسماء، ومنها ما يدخل على الأفعال، وخصوصاً في جانب الأدوات، فإذا وجد تركيب حوى أداة من أدوات الفعل دخلت على الأسماء أو العكس، قدر العامل المختصّ بعدها. يقول سيبويه في باب (الحروف التي تضمّر فيها أن): "وذلك اللام التي في قولك جئتكَ لتفعل. وحتى، وذلك قولك: حتى تفعل ذلك. فإنما انتصب هذا بأن، وأن ههنا مضمرة، ولو لم تضمّر لكان الكلام محالاً؛ لأنّ (اللام) و(حتى) إنّما تعملان في الأسماء فيجرّان، وليست من الحروف التي تُضاف إلى الأفعال"<sup>22</sup>. ويقول كذلك في نصب المضارع بعد (أو) "واعلم أنّ ما انتصب بعد أو فإنه ينصب على إضمار أنّ كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها"<sup>23</sup>. ومن أمثلة ذلك أيضاً دخول (إن) على الاسم، فهي في عرف النحاة تختصّ بالدخول على الأفعال، فإذا وجدت تراكيب تخالف هذا النسق القاعدي قدروا ما يقدّم لها تبريراً، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (التوبة6) قدروا فعلاً بعد (إن) فيصبح التقدير (إن استجارك أحد من المشركين استجارك)<sup>24</sup>. حتى يستقيم النسق القاعدي القائم على فكرة الاختصاص مع ما خالفه من التركيب الفصيحة.

وانطلاقاً مما سبق في دراسة بنية الجملة العربية كان التركيز على الجانب الإعرابي، لبيان العامل

التركيز على الجانب التحليلي دون الجانب المعنوي، سواء في مستواه الوظيفي كالأثبات والنفي والشرط، أو في مستواه المقامي السياقي. ومما يؤكد ذلك الأمر أن النحاة القدماء قد حصروا النحو في كثير من جوانبه بالإعراب دون سواه، بل أصبح الخلط بينهما بيناً، ما جاء في لسان العرب من أن: "الإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ".<sup>32</sup> ومنه قول الشاعر:

مَاذَا لَقِينَا مِنَ السُّنْعَرِيِّينَ وَمِنْ

قياس نحوهم هذا الذي ابتدَعُوا  
ففي النص السابق دلالة واضحة على مدى حصر النحاة القدامى للنحو في جانب واحد منه، وهو الإعراب، وإن كان الإعراب جزءاً من النحو لا النحو كله.

ثالثاً: غلبت على التحليل النحوي للتراكيب اللغوية سمة التعقيد والصعوبة في كثير من الأحيان؛ فتشكّلت نظرة الصعوبة منه، إلى حدّ النفور. ومما يوضّح ذلك على سبيل المثال إعراب الاسم المرفوع بعد (إذا)، ونحو ذلك في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق: 1) قدروا فعلاً بعد (إذا)، فيصبح التقدير (إذا انشقت السماء انشقت)<sup>33</sup>. وكان يُمكن أن يكتفى بإعراب واحد للاسم في مثل هذا الموضع على أنه مبتدأ مرفوع قياساً على أي اسم مرفوع تبدأ به الجملة الاسمية. يقول عبد القادر مرعي في هذا التأويل وما مثله: "وقد أوقع هذا الخلط النحاة في مشكلات كثيرة، فلم يستطيعوا توجيهها إلا بالتقدير والتأويل، ونرى في هذا التأويل شيئاً من التكلف"<sup>34</sup>.

وكمثال آخر مجيء الفعل المضارع منصوباً بعد: (لكي)، ونحو ذلك في قوله تعالى: ﴿لَكَيْلًا تَأْسُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ (الحديد: 23). فأعربوا (لكي) ففعلوا اللام حرف جرّ، وجعلوا (كي) والفعل بعدها (تأسوا).

فقال له عبد الله: أردت أن تهجوني فلحنت أيضاً<sup>27</sup>. يقصد قوله (مواليا) فالقاعدة النحوية تقتضي قوله (موال). وقال الزمخشري فيما سبق ذكره: هذا مما لا تزال الرُّكْبُ تصطكُ في تسوية إعرابه<sup>28</sup>، ويقصد رفع (مجلّف). وجاء في العقد الفريد: أن النحويين قد أكثروا الاحتيال لهذا البيت، ولم يأتوا فيه بشيء يُرضي، ومثل ذلك قول الشاعر:

غداً أكلت لابن أصرم طعنةً

حُصَيْنٌ عبيطات السدائف والخمرُ  
فنصب (عبيطات السدائف) ورفع (الخمر) وهي معطوفة عليها، وكان وجهها النصب<sup>29</sup>.

ثانياً: لم يلق هذا المنهج النحوي في التحليل اللغوي لبنية الجملة قبولاً عند بعض الدارسين؛ وأصبح القول بهدم العامل سنة المجددين من لدن ابن مضاء إلى اليوم<sup>30</sup>. فكانت عناية النحاة الخاصة بالعامل سبباً في أن أُلصقت بالنحو العربي سمة الشكلية في التحليل النحوي، بمعنى أن التحليل النحوي قد أعطى أولوية للفظ على حساب الدلالة. ومن هؤلاء الدارسين المحدثين إبراهيم مصطفى، حيث يرى أن النحاة قد رسموا للنحو طريقاً لفظية قصرت مدها، فالنحو ينبغي أن يكون قانون تأليف الكلام، وبيانا لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة وتؤدي معناها. ورأى كذلك أن النحويين حين قصروا النحو على أواخر الكلمات قد ضيّقوا من حدوده الواسعة، وضيّعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة. وقلل من شأن العامل وأثره في الكلام، حيث يرى أن "أكثر الخلاف بين النحويين، وأشدّ جدالهم، هو في العامل، ولو أنهم (النحاة) وضعوا نظريتهم على أصل صحيح لقلّ خلافهم وتقاربت آراؤهم"<sup>31</sup>.

فقد أصبح يُنظر إلى المنهج النحوي السائد قديماً في دراسة الأساليب اللغوية وتدريسها على أنه منصب على مبنى التراكيب اللغوية دون معناها، حيث كان

-لام الاختصاص الداخلة بين معنَى وذات، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاحة: 2).  
-المخصوص بالمدح أو الذم، نحو قولنا: نعم الرجل خالدٌ. وبئس الرجل زيدٌ.  
-النعته المقطوع، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ (القصص: 26).

ومثل ذلك أيضاً جملة الشرط؛ فلم يدرسها علماء اللغة القدماء تحت باب مستقل اسمه (باب الشرط)، بل دُرست في باب إعراب الفعل المضارع. مع أننا نجد جملاً شرطية لا علاقة للمضارع بها، نحو قولنا: إن درست درست. ولذا فإن جملة من هذا النوع لا محل لها بين أنماط جملة الشرط عند النحاة القدماء، وتنبيه المحدثون إلى مثل هذا الأمر واستدركوا على القدماء؛ فأصبحنا نجد في البحث اللغوي الحديث أنماطاً مختلفة للجملة الشرطية على النحو الآتي<sup>38</sup>:  
-إن + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ. نحو: (إن قاتلونا قاتلناهم).

-إن + فعل ماضٍ + فعل مضارع. نحو: (إن افترقتم لم تجتمعوا بعدها أبداً).

وكذلك الحال بالنسبة للتقديم والتأخير في التركيب اللغوي، فقد تركّز التحليل النحوي في كثير من جوانبه على جانب الإعراب، فإذا قلنا: جاء محمد. ومحمدٌ جاء، كان التركيز على الإعراب في الحالتين، والخلاف حول جعل الاسم المقدم فاعلاً أم مبتدأً، ونحو ذلك. ولم يتجاوز إلى المعنى الدلالي حدود ما صرح به النحاة في تعليلهم لفوائد التقديم في الكلام على فائدة (الاهتمام والعناية). كما صرح بذلك سيبويه في قوله: "واعلم أن التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا مثله في باب كان، ومثل ذلك قولك: إن أسداً في الطريق رابضاً، وإن بالطريق أسداً رابضاً. وإن شئت جعلت بالطريق (مستقراً) ثم وصفته بالرابض فهذا يجري هنا مجرى ما

مصدراً مجروراً باللام<sup>35</sup>، فقد كان يمكن الاكتفاء في وصف هذا النمط من التراكيب بقاعدة بسيطة قياساً على (كي + الفعل المضارع المنصوب)، ولكن الدرس النحوي القديم لم يكتف بهذه المنهجية البسيطة من العرض، وإنما لجأ إلى التحليل المعقد. وتتجلى صعوب التحليل النحوي وغرابته بصورة أوضح في إعراب مركبات صيغتي التعجب كما سيظهر معنا في المبحث الثاني من الدراسة.

رابعاً: كانت هذه المنهجية في دراسة التراكيب اللغوية سبباً في أن بعض أنماط الجملة العربية لم تستوف حَقّها الوافي من الدراسة، ونقصد بحَقّها (الناتج الدلالي)، وإنما تركّز البحث النحوي القديم على الجانب الشكلي الإعرابي. وأمثلة ما سبق كثيرة، نذكر منها أسلوب الاختصاص في اللغة العربية، فقد تركّز البحث النحوي القديم لهذا الباب فيما يخدم فكرة العامل، وحصر تناوله في هذا المفهوم من حيث تقدير العامل في الاسم المنصوب، نحو قولنا: نحن العرب، وكان تقدير الفعل (أخص) أو (أعني) تبريراً لوجود الحركة الإعرابية. فقد جاء في كتاب سيبويه:

"هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء.....، وذلك قولك: إنّا معشر العرب نفعل كذا وكذا، كأنه قال: أعني، ولكنّه فعل لا يظهر ولا يستعمل. وذلك نحو قول عمرو بن الأهتم:

إنّا بني منقَر قومٌ نُوو حَسَبِ  
فينا سراً بني سعدٍ ونادِيها<sup>36</sup>

وقد استقر عند المتأخرين من النحاة أن المنصوب على الاختصاص هو: اسم معمول لـ(أخص) واجب الحذف<sup>37</sup>. والاختصاص في هذا المفهوم علة نحوية مفسرة لحالة انتصاب الاسم بتقدير فعل محذوف، ولا تؤثر في الناتج الدلالي للتركيب اللغوي. في حين نجد مفهوم الاختصاص في اللغة العربية قد يتجاوز هذا التحديد النحوي الضيق إلى تراكيب أخرى تنبئ في دلالتها عن الاختصاص، ونحو ذلك:

الكثير من الأحيان - من آراء البلاغيين والأصوليين الذين عنوا بالنتائج الدلالي للتراكيب أكثر من عنايتهم بالجانب الشكلي المتمثل بالحركة الإعرابية وما تؤديه من معانٍ نحوية. وبرز هذا المنهج البلاغي بصورة جلية على يد الجرجاني الذي سلط الضوء على بلاغة التراكيب المستوحاة من النحو العربي، إذ وجد النحاة لا يعنون كثيراً بالنتائج الدلالي للتركيب، فأولى اهتمامه لبعض أبواب النحو، مثل: التقديم والتأخير والقصر، والإضافة والتعريف والتكرير معللاً الناتج الدلالي لها. إذ إن الاعتبار في نظم الكلام - في منظور الجرجاني - يكون بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات. فلو كان النظم يكمن في معاني النحو لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط، ولم يعرف المبتدأ والخبر شيئاً مما يذكرونه لا يتأتى له نظم الكلام. وإنما لنراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في النحو. قيل إن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات. فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول: (جاءني زيد راكباً)، وبين قوله: (جاءني زيد الراكب)، لم يضره ألا يعرف أنه إذا قال: راكباً كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في (راكب) أنه حال، وإذا قال (الراكب) أنه صفة جارية على زيد<sup>43</sup>.

وانطلاقاً من رأي الجرجاني السابق أخذت الدراسات النحوية الحديثة توسع مجال دراسة النحو؛ لتدخل فيها المعاني السياقية والمقامية. فالنحو الحديث لم يعد مهتماً بمظاهر الإعراب الشكلية، بل أصبح يتعداه إلى ما هو أوسع من ذلك، ومن هنا أخذت بعض الدراسات النحوية تنحى هذا المنحى، ومنها على سبيل المثال دراسته الجملة العربية وبنيتها لتمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، فقد أقام حدود دراسة الجملة في ضوء فكرة التعليق التي أفادها من نظرية النظم عند الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز. وقام

ذكرت من النكرة في باب كان<sup>39</sup>. وقد توقّف الدرس البلاغي على يد عبد القاهر الجرجاني (471هـ) عند موقف النحويين من التقديم وعرض لرأي سيبويه السابق. إذ يقول: "وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: "إنه قدّم للعناية، ولأنّ ذكره أهمّ، من غير أن يذكر، من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهمّ؟ ولتخيلهم ذلك، قد صغّر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم، وهونوا الخطب فيه، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبّع والنظر فيه ضرباً من التكلف. ولم تر ظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه"<sup>40</sup>.

ومنها أيضاً أسلوب الأمر في اللغة العربية، فقد قصره النحاة على باب فعل الأمر فقط، وركّزوا اهتمامهم على الجانب الإعرابي، وبيان الحركة وحالة البناء، غير أن البلاغيين ربما تناولوا هذا الأسلوب بصورة أفضل، وبيّنوا الحالات التي يمكن أن يتحقق فيها مفهوم الأمر، ولم تنل حقّها في البحث بصورة تكاملية في باب الأمر، ومنها:

-الفعل المضارع المتصل بلام الأمر، نحو: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْكُم بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ (الكهف: 19).

-اسم فعل الأمر، (صه، وحذار)

-المصدر النائب عن فعله، نحو قول الشاعر<sup>41</sup>:

يشكو إليّ جملي طول السرى صبراً جميلاً فكلانا  
مبتلى

وكذلك الحال بالنسبة لدراسة الأزمنة في اللغة العربية، فلم تُدرس دراسة مستقلة مستوفاة، وإنما تركّز البحث النحوي القديم على دراستها من حيث علاقتها بالفعل (ماض، ومضارع، وأمر). ولم يدخلوا في تفاصيلها، ولم يجعلوا الكل من الصيغ الزمانية باباً خاصاً به، حالها حال اللغات الأخرى؛ إذ نجد الأزمنة البسيطة، والمقيّدة، والمطلقة<sup>42</sup>.

خامساً: وهو أمر يرتبط بما سبق، إذ أصبحت الدراسات النحوية الحديثة تستقي أنظاريها - في



النحويّ (الإعراب) للأسلوب، وهذه المنهجية غيّبت جانباً كبيراً من جوانب المعنى الدلالي للأسلوب، الذي قد لا يرتبط بالمعنى النحوي قدر ارتباطه بجوانب أخرى كما سيظهر في الدراسة فيما بعد. يقول الدكتور علي عبد الواحد وافي في وقوفه عند إعراب صيغ التعجب القياسي: "ولسنا بحاجة إلى الأخذ برأي من يقول: إن (ما) التعجبية اسم موصول مبتدأ، والجملة بعدها صلتها، والخبر محذوف. ولا برأي آخر يقول: إنها نكرة ناقصة، والجملة بعدها نعت لها والخبر محذوف، ولا استفهامية، ولا... فكل هذه الآراء تحمل في طياتها كثيراً من التعسف، وتقوم على الحذف والتأويل من غير داع"<sup>47</sup>. مما يدعو إلى القول بضرورة إعادة النظر في التقعيد لصوغ أساليب التعجب بطريقة أسهل وأشمل، اعتماداً على ما يزخر به القرآن الكريم والاستعمال اللغوي عند العرب من أساليب تعجبية كثيرة تُسَعَف في تأسيس قواعد وضوابط لهذا الأسلوب<sup>48</sup>.

### أولاً: مفهوم التعجب

لقد ارتبط المفهوم اللغوي للتعجب في المعاجم العربية بـ (العُجْب والعَجَب)، بمعنى: إنكار ما يرد عليك لقلّة اعتياده. وجمعه (أعجاب)، ومنه قول الشاعر:

يا عَجَباً للدهر ذي الأعجاب

الأحدب البرغث ذي الأنياب

وقد عَجِبَ منه يَعْجَبُ عَجَباً، وتعجب، واستعجب. والتعجب: أن ترى الشيء يَعْجَبُكَ، تظنُّ أنك لم تر مثله، وقولهم: لله زيد، كأنه جاء به الله من أمر عجيب، وكذلك قولهم: لله درّه، أي جاء الله بدرّه من أمر عجيب لكثرتّه<sup>49</sup>.

والتعجب قد يدل على محبة الفعل، ونحو ذلك في الحديث: (عجب ربك من شاب ليس له صبوة)، و(تعجب ربك من رجل ثار من فراشه ووطائه إلى الصلاة)<sup>50</sup>. وقد يدل على بغض الفعل، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعْجَبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا

على دراسة بنية الجملة العربية في ضوء العلاقات السياقية والقرائن اللفظية والمعنوية. وجعله الإطار الضروري للتحليل النحوي. وبناء على ذلك رأى أن النظام النحوي للغة العربية ينبغي أن يُبنى على مجموعة من الأسس، منها: المعاني النحوية العاملة (معاني الجمل أو الأساليب). ومجموعة من المعاني النحوية الخاصة، أو معاني الأبواب المفردة (كالفعلية، والمفعولية، والإضافة، وغيرها). ومجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، كالإسناد، والتخصيص، والتبعية<sup>44</sup>.

والخلاصة أن المنهج النحوي الحديث في معظم دراسته للغة مال إلى جانب الوصف في الوصول إلى المعنى أكثر من جانب التحليل الذي مال إليه النحاة القدماء؛ وسبب ذلك أن النحاة قد جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وإن كان علامة لا علة<sup>45</sup>. فالعامل عند المحدثين يعتمد على علاقات الكلمات في الجمل ووظائفها والدلالة عليها شكلياً، لا على أساس التأثير والتأثر، إذ إن الأخير في رأيهم منبعه العقل والمنطق، أما الأول فأساسه الاستعمال القائم على العرف اللغوي.

### المبحث الثاني: أسلوب التعجب

لقد كان التعجب أول أبواب النحو دراسة على يد النحاة الأوائل، وبالذات أبو الأسود الدؤلي. فيروى في هذا الباب أن ابنته قالت له: يا أبت، "ما أحسن السماء"، فقال: نجومها. فقالت لم أريد أي شيء منها أحسن، وإنما تعجبت من حسنها. فقال: إذا قولي: "ما أحسن السماء!" فوضع التعجب أول باب في النحو<sup>46</sup>.

فكانت بداية التحليل النحوي عند القدماء بالتعجب. فأتسم تحليل هذا التركيب بالصعوبة والغراية والتجزئة؛ لعلّة مفادها ضرورة إيجاد إعراب لكل كلام منطوق، مما يعني ضرورة التركيز على المعنى

وقيل إنك محبوس ومقتول ويتضح من العرض السابق لمفهوم التعجب بنوعيه (اللغوي والنحوي) أنه يتضمن أمرين، وهما:  
- التأثير النفسي الناتج عن مشاهدة غير المؤلف من الأمور. فالتعجب ظاهرة إنسانية تمثل غريزة الخوف والحذر والاسغراب، وهي غريزة تعم بني البشر قاطبة<sup>58</sup>.

- التعبير اللفظي المعبر عن ذلك التأثير النفسي بأساليب لغوية مختلفة: السماعي، والقياسي. فالسماعي نحو: سبحان الله المؤمن لا ينجس، والله دره فارساً. أما التعجب القياسي فله صيغتان قياسيتان تستعملان عند إرادة التعجب من شيء تنفعل به النفس، وهما: ( ما أفعله، نحو: ما أحسن زيداً!)، و(أفعل به، نحو: أحسن زيداً!).

### ثانياً: شروط فعل التعجب

حدد النحاة لصياغة التعجب من الفعل جملة من الشروط يجب تواجدها فيه مجتمعة، فإذا نقص شرط واحد بطل التعجب القياسي عندهم. وهي ثمانية شروط مجتمعة، وما خرج عنها في الاستعمال الفصيح عند العرب عد عند النحاة من باب الشاذ الذي لا يُقاس عليه، وهذه الشروط:

1. أن يكون فعلاً، فلا يُبينان من الاسم، نحو قولهم: ما أحسنه، وما أصبره، من (حسّن) و(صبر). ومما شذّ قولهم: ما أقمّنه بكذا، وما أجدّره بكذا، فالأول بنوه من قولهم: هو قمنّ بكذا، والثاني من قولهم: هو جديرّ بكذا. والمعنى فيهما: ما أحقّه بكذا، ولا فعل فيهما<sup>59</sup>.

2. أن يكون الفعل ثلاثياً، فلا يُبينان من رباعي مجرد، ولا من مزيد فيه، ولا ثلاثي مزيد حرفاً أو حرفين أو ثلاثة، نحو: (درج)، و(تدرج). و(ضارب)، و(انطلق) و(استخرج)، ونحوهما. وعلّة المنع فيما سبق عند النحاة: أن التعجب مما أصوله أربعة، يؤدي إلى حذف بعض الأصول، فيؤدي إلى إخلال

أثناً لفي خلق جديد أولئك الذين كفروا بربهم وأولئك الأغلال في أعناقهم» (الرعد: 5). فصار في إنكارهم بعدما تقدّم لهم محل عجب المتعجب<sup>51</sup>. وقد يدل على امتناع الحكم، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ﴾ (التوبة: 7). قال القرطبي: "كيف هنا للتعجب، كما تقول كيف يسبقني فلان، أي: لا ينبغي أن يسبقني. وفي الآية السابقة إضمار: كيف يكون للمشركين عهد مع إضمار الغدر"<sup>52</sup>.

أما عن مفهوم التعجب في الدراسات النحوية، فيعني: الدهشة، والاستعظام بزيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قل نظيره، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابِ بِالْغَفْرَةِ فَمَا أَضْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ (البقرة: 175). أي هؤلاء ممن يُتعجب منهم<sup>53</sup> فالتعجب في عرف النحاة لا يكون إلا ممن يزيد وينقص، وما شذّ عن ذلك في الاستعمال اللغوي الفصيح، عدّ عند النحاة مما يُسمع ولا يُقاس عليه، نحو: ما أهوجه! وما أحمقه! وما أشنعه!<sup>54</sup>.

والتعجب عندهم يكون من فعل الفاعل، ولا يجوز التعجب من فعل المفعول، فلا نقول: ما أضرب زيداً، إذا تعجبت من الضرب الذي وقع به، وهو مذهب الجمهور، خالفه ابن مالك، وأجاز التعجب من فعل المفعول إذا أمن اللبس، حيث يقول: "إن فعل المفعول إذا لم يُجهل معناه ببناء فعل التعجب منه جاز صوغ (أفعل) و(أفعل) من لفظه، نحو: ما أزهى زيداً"<sup>55</sup>. وأخذ برأيه بعض الباحثين المحدثين<sup>56</sup>. ومما سُمع عن العرب في التعجب من فعل المفعول عدّ النحاة كذلك من الشاذ الذي يُسمع ولا يُقاس عليه، وأمثله كثيرة، منها: ما أعناه بجاجتك، وما أزهاه علينا، وما أولعه بالشيء، وما أعجبه برأيه، وما أحبه إلي، وما أمقته عندي. ومنه قول كعب بن زهير<sup>57</sup>:

فلهُمَّ أخوف عندي إذ أكلمه

أوله وكسر ما قبل آخره). ولا يُقال: ما أُضربَ زيداً. وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد، لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من الفاعل<sup>63</sup>.

6. أن يكون الفعل تاماً، فلا يُبينان من نحو: (كان، وظلّ، وبات، وصار، وكاد)؛ لأنّهن نواقص. وهو مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، نحو: ما أكونَ زيداً لأخيك! دون ما أكونَ زيداً لقائِم. وحكى ابن السراج والزجاج عنهم: ما أكونَ زيداً قائماً، وهو مبنيّ على أصلهم من أن المنصوب بعد (كان) حال<sup>64</sup>.

7. أن يكون الفعل مثبتاً، فلا يُبينان من فعل منفي، سواء أكان ملازماً للنفي، نحو: ما عَاجَ بالدواء، أي ما انتفع به. أم غير ملازم، نحو: ما قام زيد<sup>65</sup>.

8. أن (لا) يكون الوصف منه على وزن (أفعلَ فَعَلَاءً)، فلا يُبينان من نحو: (عَرَجَ)، فهو أعرج، من العيوب. ولا من (شَهَلْ) فهو أشهَل من المحاسن. و(خَضَرَ الزرعُ) فهو أخضَر من الألوان، و(لَمِيَ) فهو ألمى من الحلى<sup>66</sup>.

وذكر سيبويه سبباً تاسعاً، وهو أن لا يُستغنى عنه بالمصوغ من غيره، نحو: قال من القائلة، فإنهم لا يقولون: ما أقيله، استغناءً بقولهم: ما أكثرَ قائلته. وشذ عن ذلك قولهم: ما أنومه<sup>67</sup>. وجعل النحاة فقدان التصرف أو التفاوت في الفعل المنوي التعجب منه سبباً مانعاً لذلك، ويتوصّل إلى التعجب مما سواهما ب(أشدّ) ونحوها، ويؤتى بالمصدر منصوباً، نحو: ما أشدّ عطاء فلان<sup>68</sup>.

### ثالثاً: إعراب صيغ التعجب

للتعجب كما أشرنا سابقاً صيغتان قياسيتان، وهما: (ما أفعلَه)، و(أفعلَ به). وتتكوّن صيغة (ما أفعله) في عُرف النحاة من: (ما) (التعجيبية) + فعل التعجب + المتعجب منه. ومثال ذلك قولهم: ما أكرمَ زيداً! وتتكوّن الصيغة الثانية: (أفعلَ به) من: فعل التعجب + الباء + المتعجب منه. ونحو ذلك:

بالدلالة. وأما المزيد فإنّ التعجب يؤدي إلى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود. فإذا تعجبنا من (ضاربٍ، وانطلقَ، واستخرجَ)، فقلنا: ما أضربه، وما أطلقه، وما أخرجه؛ لفاتت المشاركة والمطاوعة والطلب. واستثنى عند بعض النحاة (ما أفعلَ)، فقيل: يجوز بناء التعجب منه قياساً مطلقاً، فنقول: ما أعطاه للمال، من (أعطى). وما أولاه للمعروف، من (أولى). وهو مذهب سيبويه، وصاحب التسهيل، وشارحه. وهناك من منع ذلك وعدّه من باب الشذوذ، ومنهم المازني، والأخفش، والمبرد، وابن السراج، والفارسي<sup>60</sup>.

3. أن يكون الفعل متصرفاً؛ لأنّ التصرف فيما لا يتصرف نقضٌ لوضعه، وعدم التصرف على وجهين:

أ. يكون بخروج الفعل عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان، نحو: (نعمَ، وبئسَ). فلا يُقال: ما أنعمه، أو ما أبأسه. ولا أنعم به، أو أبئس به.

ب. يكون بمجرد الاستغناء من تصرفه بتصرف غيره، وإن كان باقياً على أصله من الدلالة على الحدث والزمان، نحو: (يَذُرُ، ويَدْعُ) حيث استغني عن ماضيهما بماضي (يتركُ). فلا يُقال: ما أودرّه. ولا ما أودعه. ومما شذ: قولهم: ما أعساه. وأعس به<sup>61</sup>.

4. أن يكون قابلاً للتفاضل في الصفات الإضافية التي تختلف بها أحوال الناس، سواء أكانت بالنسبة إلى شخص واحد في حالين، كالعلم والجَهْل. أو بين شخصين، كالحسن والقبح؛ فنقول: ما أعلمه!، وما أجهله!. بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع، فلا يُبينان من نحو: (فَنِي، ومَاتَ)؛ لأنّه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتّى يُتعجب منه<sup>62</sup>.

5. أن (لا) يكون الفعل مبنياً للمفعول (تحويلاً أو تأصيلاً)، فلا يُبينان من نحو: ضُربَ زيدٌ (بضمّ

(أفعل) أمرٌ على الحقيقة، بمعنى أمر لكل واحد بأن يجعل زيداً حسناً، فكان قيل: صفه بالحسن كيف شئت<sup>73</sup>. مع أن السياق ليس فيه ماضٍ وليس فيه أمر، فهو سياق تعجب ليس إلا، ولذا يمكن القول إن هذا التأويل مرده إلى منهجية النحاة القدماء التي تتلخص في ضرورة إيجاد إعراب لكل كلام منطوق، وإن كان هذا الإعراب لا يتناسب مع طبيعة الصيغة ودلالاتها؛ فكان الأولى تناول هذا الأسلوب وما شاكله على ما هو عليه، وإذا كان لا بد من إعرابه نقول: أسلوب جامد لإنشاء التعجب معبراً عن حالة نفسية، أو الاكتفاء بإعراب واحد (فعل أمر).

#### رابعاً: إعراب الاسم المتعجب منه

لقد اختلف النحاة في تحديد ماهية (أفعل) في أسلوب التعجب. فذهب البصريون إلى أنها فعل، وتبعهم من الكوفيين الكسائي. وذهب الكوفيون إلى أنها اسم؛ لحبيته مصغراً في قول الشاعر:  
يا أميلح غزلاًنا شذن لنا<sup>74</sup> وأخذ برأي الكوفيين بعض الباحثين المحدثين، منهم جميل علوش في حديثه عن طبيعة (أفعل) حيث يقول: "هذا البناء يحمل من الخصائص ما يفرقه عن الأفعال العادية ويقربه من الأسماء، وقد تنبّه الكوفيون لبعض تلك الخصائص"<sup>75</sup>.

وعلى ما يبدو أن صيغة (أفعل) في موضعها هذا من أسلوب التعجب ليست فعلاً كما ذهب البصريون، وليست اسماً كما ذهب الكوفيون، وإنما هي نوع خاص من الصيغ جيء بها لبناء تركيب متكامل، بدليل أننا إذ نزعناها من أسلوب التعجب، أصبحت فعلاً يتمتع بجميع حقوق الفعل، من حيث: الدلالة على الزمن والتصرف، فنقول: (أفعل، يفعل، أفعل....) غير أنها في تركيبها في التعجب لزمّت حالة واحدة (أفعل) دون دلالة على أي نوع من الزمن، ولا حدث فيها. ومما يقوّي هذا الرأي ما نجده عند بعض المحدثين، ومنهم إبراهيم السامرائي فقد جعلها

أكرمٌ بزيد. والناظر في هذا التركيب اللغوي يلحظ أنه واضح لا يحتاج إلى الكثير من العناء في المعرفة والاستعمال، فهو واضح مفهوم، ولا أحد يشكو من صعوبة هذا الأسلوب في الاستعمال قديماً وحديثاً، ولكن الصعوبة صعوبة إعراب من جهة، وتعدد آراء المعربين من جهة أخرى، وصعوبة حفظ التفرعات والضوابط الكثيرة في القاعدة الواحدة<sup>69</sup>. فإعراب الصيغتين يحتاج إلى تأويلات وتقديرات قد لا يقبلها العقل أحياناً.

ويؤكد ذلك الرأي دراسة إحصائية لصيغ التعجب القياسية في القرآن الكريم لعلي مدلل، خلص فيها إلى أن وجود عدد قليل لصيغتي التعجب القياسيتين في القرآن الكريم، بينما نجد النحويين يحفون بهما، وكأن التعبير عما يحدث في النفس من عواطف وانفعالات مقتصر على هذين القالبين<sup>70</sup>. فقال النحاة في إعراب الصيغة الأولى: (ما أفعله)، أن (ما) نكرة في محل رفع مبتدأ، و(أفعله) فعل ماضٍ وفاعله تقديره (شيء) والاسم بعده منصوب على أنه مفعول به<sup>71</sup>.

ويظهر التسفّ بصور أوضح في محاولة تحليل تركيب أسلوب التعجب في إعراب الصيغة الأخرى منه، وهي (أفعل ب)، نحو قولنا: (أكرم بمحمد)، فقد فكّ النحاة هذا التركيب كسابقه، "وهي سمة غلبت على طبيعة التحليل النحوي القديم للتركيبي اللغوية في كثير من جوانبها"<sup>72</sup>؛ فذهب أكثرهم إلى أن (أفعل) فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر، والباء زائدة في الفاعل، فمعنى قولهم: (أكرم بزيد): أكرم زيد، أي: صار ذا كرم. ونحو ذلك (أغدّ البعير) أي: صار ذا غدة، و(أورقت الشجرة)، بمعنى: صارت ذا ورق. ثم غيرت صيغة الماضي إلى صورة الأمر، فصارت (أكرم محمد)، ففجّ إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل للدلالة على التعجب. وذهب الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف في أن

عندما قدّروا الفاعل (شيء) أوقع الفعل. ففي مثل قولنا: (ما أعظمَ الله) لا يصح أن نقول: (شيءٌ أعظمَ الله) أو (الذي أعظمَ الله شيءٌ عظيم)؛ لأن الله عظيم بذاته؛ ولذا ذهب الفراء إلى أن التعجب إذ أُسندَ إلى الله فليس معناه من الله كمعناه من العباد<sup>83</sup>. فقد حملوا معنى هذا الكلام على أنه وصفُ الله تعالى، كما في قول الرجل إذا سمع الأذان: كَبُرَتْ كِبِيرًا، وَعَظُمَتْ عَظِيمًا، أي: وصفته بالكبرياء والعظمة لا صيرته عظيمًا أو كبيرًا<sup>84</sup>. ولعل مثل هذه التأويلات النحوية تُعدّ تهريبًا من الحرج الذي أوقعه الإعراب لمكونات هذا التركيب اللغوي.

ويتضح مما سبق ذكره من تحليلات لأسلوب التعجب التكلف، والبعد به عن غايته. فذهب محيي الدين توفيق في تناوله للتعجب بين البصريين والكوفيين: إلى أن الذي دفع النحاة إلى مثل هذا التأويل وغيره، سيطرة نظرية العامل والمعمول عليهم، وعدم استطاعتهم أن يدركوا أن هناك كلمة يُمكن أن تقع في الجملة العربية لا تخضع لعمل عامل، فلا بدّ عند النحاة أن يكون لكلّ مرفوع رافع، ولكلّ منصوب ناصب، ولكلّ مجرور جار<sup>85</sup>.

غير أنه يمكن القول إن أسلوب التعجب من الأساليب التي أُطلق عليها في الدرس النحوي الحديث مصطلح (المتحجر اللغوي)<sup>86</sup>، أو على حدّ تعبير الدكتور تمام حسان: "مسكوكة ثابتة تعبّر عن الانفعال والدهشة"<sup>87</sup>. ويفسر الدكتور محمود فهمي حجازي المقصود بالعبارة الجاهزة بقوله: "تلك التراكيب المكونة من أكثر من كلمة، وهي عبارات يتعلمها ابن اللغة باعتبارها عبارات متكاملة، تدلّ بكاملها على دلالة محدودة، وهي دلالة يعطيها التركيب كاملاً متجاوزاً دلالات الجزئيات المكونة"<sup>88</sup>. بمعنى أنه استعمال لغويّ قديم حديث يرتبط بحالة نفسية معيّنة للتعبير عن مواقف حياتية متكررة، وتكمن أهميته بالقيمة التأثيرية الانفعالية التي يحققها. ويبدو ذلك

تركيباً من النوع الخاص للإعراب عن التعجب، وخصوصيته لأنّه "لا يقبل علامات الأفعال، وذلك لانصرافه عن عناصر الفعلية، وهي الدلالة على الحدث، ودلالته على الزمان"<sup>76</sup>. وتبعته في هذا الرأي موسى بنت حميد بقولها: ولعلّ تحليل السامرائي لجمليّ التعجب أقرب إلى علم اللغة الحديث، وأبعد عن التكلف الذي وقع فيه النحاة القدامى، وإنّما هو بناء جيء به للإعراب عن التعجب<sup>77</sup>. وكذلك ما نجده عند تمام حسان حيث ذهب إلى أنّ (أفعل) ما هي إلا أفعال التفضيل، غير أنّها أدخلت في تركيب جديد لإفادة معنى جديد، وأطلق عليها مصطلح (خالفة التعجب)؛ لأنّها في تركيبها الجديد أصبحت جامدة لا تقبل الإسناد أو التصرف<sup>78</sup>.

وقد كان لاختلاف النحاة - سابق الذكر - في تحديد ماهية (أفعل) بين الإسمية والفعلية الأثر الكبير في الاختلاف في إعراب الاسم (المتعجب منه) في صيغة (ما أفعله). فذهب البصريون إلى أنّ الاسم (المتعجب منه) منصوب على المفعولية، والفاعل تقديره (شيء). وأخذ بهذا الرأي بعض الكوفيين<sup>79</sup>. وسبب ذلك في زعمهم أنّ (أحسن) قد ثقل بالهمزة، فصار متعدياً، فتعدّى إلى الاسم الذي يليه، فنُصب به<sup>80</sup>. أما الكوفيون فيرون أنّ الاسم انتصب على أنّه صفة للمتعجب منه، فأشبهه (المتعجب منه) انتصاب (الوجه) في قولهم: زيدٌ حسنٌ الوجّه. وخالف الفراء ذلك، حيث يرى أن (زيد) انتصب بـ(أفعل)، من قبيل التفريق بين الاستفهام والخبر، فالأصل (زيدٌ أحسنٌ من غيره)، فأتوا بـ(ما)، فقالوا: (ما أحسن) على سبيل الاستفهام، ونقلوا الصفة من (زيد) إلى ضمير (ما)، فانتصب (زيد) للفرق<sup>81</sup>. ومن ذلك أيضاً قول الشاعر<sup>82</sup>:

ما أقدرَ الله أن يُدنيَ على شَحَطِ

مَنْ دارُهُ الحَزَنُ مَمَّنْ دارُهُ صَوْلُ

وقد وقع النحاة (البصريون) في الإشكال؛ وذلك

الدلالة، وتوضيح ذلك على النحو الآتي:

م	الجملة	المعنى
1	ما أحسنَ زيداً!	التعجب
2	ما أحسنُ زيد؟	الاستفهام
3	ما أحسنَ زيدٌ	النفي

وكذلك الحال بالنسبة للناصب في الأساليب مطردة الاستعمال: كالتحذير، والاختصاص، والإغراء، وغيرها، فقد قال النحاة بأن عامله محذوف، يقدرونه فعلاً، غير أن الواقع على ما يبدو غير ذلك؛ فيكون تغيير الحركة دلالة على تحوّل الجملة من النمط الإخباري إلى نمط آخر من الجمل سمي بـ(الإفصاحية)<sup>94</sup>، موضحة على النحو الآتي:

م	الجملة	المعنى	الجملة	المعنى
1	نحنُ	(الإخبار)	نحنُ	(الاختصاص)
2	الأسدُ	(الإخبار)	الأسدُ	(التحذير)
3	الصدقُ	(الإخبار)	الصدقُ	(الإغراء)

فَتَظْهِرُ الأمثلة السابقة مدى ارتباط الحركة بتغيير دلالة التركيب من معنى إلى آخر، وليس تحت تأثير العامل. ونحو ذلك الواو في مثل قول العرب: (لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ)<sup>95</sup>؛ فتكون الحركة في نهاية الفعل (تشرب) دلالة على تحوّل النمط الدلالي للتركيب اللغوي على النحو الآتي:

الأول: الفتحة، ويكون القصد النهي عن الجمع بينهما، بمعنى: يجوز لك أن تأكل السمك وحده أو تشرب اللبن وحده، لكن المنوع هو الجمع بينهما. الثاني: الجزم، ويكون القصد النهي عن كل واحد منهما؛ أي: "لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن"، ومعنى هذا: أنك تنهاه عن أكل السمك وتتهاه عن شرب اللبن.

الثالث: الضمة، ويكون القصد النهي عن الأول وإباحة الثاني، فأنت حينئذٍ نهيتَه عن أكل السمك، وأجرت له شُرْبَ اللبن؛ أي: لا تأكل السمك ولكَ شُرْبُ اللبن.

واضحاً من الفرق بين جملة الشرط الأساسية (ما أحسنَ زيداً)، وبين التقدير الذي قدّمه النحاة لها (شيءٌ أحسنَ زيداً)، فخرج هذا الأسلوب عن معناه الحقيقي إلى معنى آخر لا يتضمنه. فالجملة الأولى جملة تعجبية تعبر عن مشاعر الإعجاب والدهشة من حسن زيد، والجملة الثانية جملة خبرية تحتمل الصدق أو الكذب<sup>89</sup>، غير أن النحاة أصروا على تفكيك مكونات التركيب بحثاً عن العامل والمعمول؛ فوجدنا الخلاف، وبُعد التأويل، والجرح التخريجي لبعض الاستعمالات اللغوية. حتى آلت المسألة إلى فتوى دينية من حيث جواز القول: ما أعظمَ الله أو عدمه<sup>90</sup>. وليس أدل على صحّة هذا الرأي، من حيث إنّه تركيب متكامل لا يُفصل، مما صرّح به النحاة أنفسهم، عندما منعوا أن يتقدّم عليهما معمولهما، وامتنع أن يُفصل بينهما وبين معموليهما؛ فلا تقول: (ما زيداً أحسنَ) بتقديم معمول (أحسن) عليه، ولا تقول: (بزيدٍ أحسن) بتقديم معمول (أحسن) عليه. وهو مذهب سيبويه والأخفش؛ وذلك لأنّ التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه بطريقة واحدة<sup>91</sup>. يمكن القول إن الحركة الإعرابية في أسلوب التعجب وما شابهه من التراكمات الثابتة في التعبير عن مواقف محددة، ليست نتيجة تأثير العامل، ولا ترتبط بالمعنى النحوي، كما قال به جمهور النحاة، وقيدوا الاستعمال بقواعد مفادها أنه لكلّ معمول عامل لفظي أو معنوي<sup>92</sup>. فالحركة الإعرابية يُمكن أن يُنظر إليها على أنّها عنصر تحويل في الجملة التوليدية، في الكثير من الأساليب اللغوية التي تمتاز بالثبات في التعبير عن مواقف حياتية متكررة<sup>93</sup>. ومن هذه الأساليب أسلوب التعجب، ففي مثل قولنا: "ما أجملَ السماء" بنصب (السماء) يمكن أن ننظر إلى الحركة من منظور آخر مخالف لوجهة نظر النحاة القدماء، وهو أنه قد جيء بالحركة لبيان الفرق بين تركيب وآخر بينهما توافق شكلي في البنية الخارجية، واختلاف في

ومن ذلك أيضاً قول أبي الأسود<sup>96</sup>:  
لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ

عَارَ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ  
فمع أنّ نحاة البصرة أصرّوا في تحليلهم لهذا النوع من التراكيب اللغوية على البحث عن ناصب الفعل (تأتي)، وقدروا (أن) بعد الواو، إلا أنّ نحاة الكوفة ربّما كانوا أقرب إلى الصواب عندما ذهبوا إلى أنّ الفعل قد نُصِبَ على الصرف أو الخلاف، بمعنى عدم الجمع بين الإيجاب والسلب، فكانت الحركة في آخر الفعل (تأتي) دليلاً على تغيّر دلالي في بنية التركيب يستحيل معها الجمع بين ما قبل الواو وما بعدها من حيث المعنى المراد.

ولتأكيد الفكرة بصورة أكثر وضوحاً نأخذ مثلاً آخر، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرِىَ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ (هود: 69). مع أنّ اللفظتين (سلاما، و سلام) قد وقعتا في تركيب متوافق شكلياً في بنيته الخارجية إلا أنّ الحركة الإعرابية قد اختلفت في الحالتين مرّةً بالفتحة وأخرى بالضمّة، فلو كان العامل النحوي هو المسؤول عن تغيّر الحركة الإعرابية في مثل هذا التركيب لوجب التزام حالة واحدة إما الرفع وإما النصب، إلا أننا نجد حركتين مختلفتين، مما يؤكّد أنّ الحركة في مثل هذه التراكيب المتشابهة تنبئ عن تغيّر دلالي خفي - يُعبّر عن حالة نفسية للمتكلّم - يتجاوز المعنى النحوي. فكان التقدير الإعرابي لها أنّ نصب (سلاماً) بإعمال (قالوا). كأنّه قيل: قالوا قولاً وسلّموا تسليماً. وقال (سلامٌ) بالرفع لعدم إعمال قال: والتقدير: قال إبراهيم لهم: (سلامٌ) بمعنى: وعليكم السلام أو بمعنى: سلامٌ عليكم، أو قولي سلامٌ<sup>97</sup>. والفارق بين التركيبين واضح من حيث الفعلية في قول الملائكة: سلاما، والاسمية في قول إبراهيم عليه السلام: سلامٌ، فالاسمية فيها دلالات إيجابية أكثر من

الفعلية إذ تدلّ على الثبوت<sup>98</sup>.

ويبدو لي أنّ المعنى الدلالي الخفي الآخر الذي تضمنه التغيّر في حركة اللفظتين - ولا يُدرك إلا بإنعام النظر - يكمن في أنّ الفتحة حركة الخفة بإجماع النحاة، ترتبط في الغالب بـ(الفضل) والضمّة علامة القوة ترتبط (بالعمد) المسند إليه (الركن الأساسي في الجملة)؛ فجيء بالضمّة في قول إبراهيم (سلامٌ) للدلالة على حُسن الضيافة والاستقبال من إبراهيم عليه السلام لضييفه. فقد جاء عند أبي حيّان في البحر المحيط: "فالظاهر أنّه لم يعرف أنّهم ملائكة لمجيئهم في صورة البشر، وكان مشغولاً (إبراهيم) بإكرام الأضياف"<sup>99</sup>. فكرّم إبراهيم يتجاوز الضيافة الماديّة (الطعام والشراب) إلى جانب آخر وهو الضيافة المعنويّة التي تعني طبيعة المنطوق اللغوي في الاستقبال، ومنه الحركة. فكان استعمال الضمّة بما يليق بحُسن ضيافة إبراهيم عليه السلام وكرمه. وعلى هذا الأساس أصبح يُنظر في التحليل النحوي إلى الحركة الإعرابية على أنّها جزء من منظومة النحو، وليست هي النحو كله، يمكن العدول عنها إذا أمّن اللبس<sup>100</sup>، فتحليل تراكيب لغوية نحو قولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، أو كسر الزجاجُ الحجرَ أو نحوها، بنصب المسمار والحجر<sup>101</sup>، يكتفى بقريّة المناسبة المعجميّة التي تقتضي أنّ يكون (المسمار) فاعلاً و(الثوب) مفعولاً في التركيب الأول. ويكون (الحجر) فاعلاً و(الزجاج) مفعولاً في الثاني.

ومثلها أيضاً في قضايا الجوار، يقول سيويوه: "وقد حملهم قُرب الجوار على أن جرّوا: هذا جرّ ضبّ خرب"<sup>102</sup>. فجرّ (خرب) لمجاورة (ضبّ) مع أنّ الخراب من مستلزمات (جرّ) وهي مرفوعة. وأضاف عبد الفتاح الحموز أمثلة أخرى من هذا القبيل توضّح مدى العدول عن الإعراب لصالح المعنى الدلالي الذي يقصده المتكلّم، منها قولهم: "ما أغفله عنك شيئاً"<sup>103</sup>، وغيرها. ولعل هذا العدول

الإخبار، وبالنغمة الصاعدة تتحوّل إلى الاستفهام، وبنغمة صاعدة جدا مع نبر إحدى كلماتها تتحوّل إلى جملة إفصاحية تفيد الدهشة والتعجب<sup>107</sup>. ومن هنا نجد أنّ مفهوم التعجب قد يتحقق في سياقات أخرى كثيرة، مثل: النداء، والاستفهام، والقسم، وغيرها موضحة على النحو الآتي:

### 1- التعجب بالنداء

عرّف سيويوه النداء بقوله: كل اسم نُصِبَ على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وتقديره (أنادي)<sup>108</sup>. والمفردُ رُفْعٌ. واستقرَّ عند المتأخرين من النحاة أن النداء إنشاءٌ طلبِي يُستعملُ في الأصل لطلب إقبال السامع. قال ابن هشام: "طلب المتكلم إقبال المخاطب إليه بالحرف "يا" أو إحدى أخواتها؛ سواء أكان الإقبال حقيقيا، أو مجازيا يقصد به طلب الاستجابة"<sup>109</sup>. وقد يخرج النداء عما وضع إليه إلى معنى التعجب، ويُسمّى النداء التعجبي، نحو: يا لزيد!<sup>110</sup>. وأخذ هذا النمط اللغوي دلالة الانفعالية من سياق التعجب الذي ورد فيه؛ "فأصبح من التراكيب المسكوكة في التعبير عن الانفعال"<sup>111</sup>. وأدرك ابن هشام هذه القيمة الانفعالية للنداء بقوله: يجوز نداء المتعجب منه، فيعامل معاملة المستغاث، كقولهم: يا للماء، ويا للدواهي، إذا تعجبوا من كثرتها. ومنه قول امرئ القيس<sup>112</sup>:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي

فِيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمَّلِ

ومثله قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ (يس: 30). فالنظر في الأمثلة السابقة التي أوردناها تؤكد فكرة أنّ المعنى المضمّن في التراكيب تجاوز دلالة النداء الظاهرة من الأداة (يا)، لينبئ عن معنى يتناسب والسياق الذي يحصل فيه مثل هذا الخطاب، وهو سياق التعجب والدهشة جرّاء الحاصل. في حين أن الدرس النحوي القديم لمثل هذا الأسلوب ركّز على

جذب الانتباه إلى بؤرة محورية في التركيب؛ لأنها تنبئ عن معلومة أكثر من تلك التي تنبئ عنها غيرها<sup>104</sup>، مما يؤكد فكرة أنّ الحركة الإعرابية تتجاوز - أحيانا - المعنى النحوي لتنبئ عن معنى دلالي يقصده المتكلم.

### خامساً: سياقات لغوية يتحقق فيها مفهوم التعجب

خلصنا عند الحديث عن مفهوم التعجب على المستويين: اللغوي، والاصطلاحي إلى أنّه التآثر النفسي الناتج عن مشاهدة غير المؤلف من الأمور، أو الدهشة البارزة نتيجة مشاهدة فعل ما لم يألفه الإنسان، ونجد أنّ هذا المفهوم يتحقق في سياقات لغوية أخرى تتجاوز التحديد النحوي القديم الذي قيّد هذا الأسلوب في صيغ بعينها، دون أفراد باب خاص له يمكن من خلاله استيفاء جميع السياقات اللغوية التي يمكن أن تؤدّي الغرض الدلالي لهذا التركيب بصورة متكاملة، في حين وجدنا أنّ النحاة قد حصروا هذا الأسلوب في صيغتين: ما أفعله وأفعل به. "ومن يصدق أنّ هاتين الصيغتين كافيتان للتعبير عن مختلف أنواع العواطف والنزعات التعجبية في نفس العربي"<sup>105</sup>. فتناول النحاة للتعجب تناول اقتصر على الألفاظ لا المعاني<sup>106</sup>.

وتناول البلاغيون العرب القدماء التعجب في تراكيب لغوية متعددة تتجاوز ما حدده النحاة، إلاّ أنّه تناول جزئي، حيث إنّ التعجب عندهم غرض بلاغي ناتج عن نظم التراكيب، وعن بعض الأدوات أو الصيغ المحددة التي لا تمثل مجمل مكونات السياق الذي يتجاوز مجرد الأدوات والتراكيب إلى الحالة النفسية التي تحيط بالمتكلم أثناء عملية الاتصال اللغوي. فجملة نحو: حضر زيد، على سبيل المثال، تتعدد دلالتها بناء على طبيعة الموقف الاتصالي بين طرفيه في سياق معين، وبناء على ما يرافقها من فونيمات ثانوية كالنبر والتنغيم. فأدائها بالنغمة المستوية يُفيد



والاستغراب. فقد جاء في حاشية الصبان أنه يُستفاد من الاستفهام في الآية السابقة التعجب<sup>118</sup>. ونحو ذلك من خروج الاستفهام إلى الدلالة على التعجب قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (البقرة: 44). فقد جاء في تفسير الرازي في قوله (أفلا تعقلون) هو تعجب للعقلاء من أفعالهم، ونظيره قوله تعالى: ﴿أَفَ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (الأنبياء: 67)<sup>119</sup>.

### 3- التعجب باسم الفعل

اسم الفعل: هو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً. ويأتي بمعنى الماضي، والأمر، والمضارع. نحو: (شَتَانٌ)، و(صَهٌ)، و(أَوَّه)<sup>120</sup>. وعلى هذا الجانب اقتصر التحليل النحوي القديم لمثل هذه الصيغ بما يخدم فكرة المعنى النحوي، ولم يتجاوزها إلى المعاني الدلالية التي تحملها أسماء الأفعال في سياقات معينة. فأسماء الأفعال بناء على طبيعتها التركيبية والدلالية، لا يمكن إدراجها ضمن الأفعال أو الأسماء، وإنما تُدرج في لغة الوجدان، أو (اللغة الانفعالية)<sup>121</sup> للتعبير عن الدهشة والاستغراب، ونحو ذلك (وَأُ)، فقد تنبّه ابن هشام إلى معنى التعجب الذي تؤديه هذه الصيغة، ونحو ذلك قول الشاعر<sup>122</sup>:

وا بأبي أنتِ وفوقِ الأشنَبِ  
كأنما نُرُّ عليه الزَّرَنِبُ

ومن أسماء الأفعال التي تدل على التعجب (وَيُّ)، قال الزمخشري: "ومن الأصوات قول المنتدم والمتعجب: وي. تقول: وي ما أغفله، ويُقال: وي له"<sup>123</sup>. ونحو ذلك في قوله تعالى: ﴿وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ (القصص: 82). وقد أدرك الفراء القيمة الانفعالية لهذه الصيغة بقوله: وي، كلمة تعجب، ألحق بها كاف الخطاب. ومعنى (ويكأنه لا يفلح الكافرون)، (ألم تر). كأن المخاطب كان يدعي أنهم يفلحون فقال له: عجباً منك، فسُئِل: لم تتعجب

جانب المعنى النحوي من حيث إعراب الاسم المنادي، وعامله، ولم يتجاوزها إلى المعاني التي قد يؤديها التركيب. ونحو ذلك - إضافة إلى ما سبق - قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَا وَيْلَنَا هَذَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ (الصفوات: 20). فقد جاء في الكشف للزمخشري أن النداء هنا بمعنى تعظيم ما جناه الكافر على نفسه، وفرط إنكاره له وتعجبه منه<sup>113</sup>. فلم يكن النداء في حقيقته هو المقصود وإنما التعجب والدهشة.

### 2- التعجب بالاستفهام:

الاستفهام طلب المتكلم من مخاطبه أن يحصل في الذهن ما لم يكن حاصلًا عنده مما سأله عنه<sup>114</sup>. وقد يخرج الاستفهام في الدلالة إلى معنى التعجب، فالعلاقة بينهما علاقة وثيقة؛ فكل أدوات الاستفهام وصيغته تصلح لأن تستعمل في التعجب وتعبّر عنه، والفرق بينهما ينحصر في درجة الإبهام وفي الحالة النفسية التي ترافق الموقف<sup>115</sup>. ونحو ذلك قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ (البقرة: 258). فالاستفهام هنا لا يمكن أن يُحمل على معناه الحرفي (طلب العلم بشيء مجهول)؛ لأن السياق لا يحتمل مثل هذا المعنى، فقد ذكر الفراء في معاني القرآن: أن إدخال (إلى) في مثل هذا الموضع على جهة التعجب، كما تقول للرجل: أما ترى إلى هذا، والمعنى: هل رأيت مثل هذا، أو رأيت هكذا<sup>116</sup>. وقال الزمخشري: الاستفهام هنا تقرير لمن سمع بقصتهم من أهل الكتاب، وأخبار الأولين، وتعجب من شأنهم، ويجوز أن يُخاطب به من لم ير ولم يسمع؛ لأن هذا الكلام جرى مجرى المثل في معنى التعجب<sup>117</sup>.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَنَفَقَدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾ (النمل: 20). فالوقوف الاتصالي الذي ورد فيه الخطاب حول الجملة من النمط الاستفهامي إلى النمط التعجبي لتناسب السياق الذي وردت فيه، وهو سياق الدهشة

(في التعجب) يعنون: في الأمر العظيم الذي يستحق أن يُتعجب منه، فلا يقال: لله لقد قام زيد، بل يستعمل في الأمور العظام، نحو: (الله لتبعثن)<sup>129</sup>.

#### 5- التعجب بصيغة (كفى) وما في معناها

لقد قام التحليل النحوي القديم في تناوله لصيغة (كفى) وما في معناها، نحو: (كفى بالشيب واعظاً)، على أساس المعنى النحوي، من حيث إعرابها وإعراب فاعلها، وحرف الجر من حيث أصلته أو زيادته في مثل هذه التراكيب. ولم يتجاوزها إلى المعنى الدلالي الذي يؤديه مثل هذا النوع من الصيغ في دخوله في تركيب ما للتعبير عن الدهشة والتعجب، ونحو ذلك قولنا: كفى بمحمد شاعراً، فالعنى: وما أكفى محمد شاعراً<sup>130</sup>. فقد جاء عن الزجاج قوله: إنَّ الباء زِيدت في فاعل (كفى) لتضمينه معنى (اكتف)، وهو قريب من معنى التعجب<sup>131</sup>. ومثل (كفى) من الصيغ ما هو بمعناها، نحو: حسبك بزید رجلاً. فهي قريبة المعنى من كفى ومضمّنة معنى التعجب<sup>132</sup>.

#### 6- التعجب بصيغة (فعل)

يؤتى بصيغة (فعل) في الكلام للتعبير عن الدهشة والاستعظام نتيجة أمر ما، بمعنى التعجب، ونحو ذلك: ضَرَبَ زيدٌ. وضَرَبَ الرجلُ، وتقدير الكلام: ما أضربهما، وجوّز دخول الباء على الفاعل، فيقال: ضَرَبَ زيدٌ، حملاً على (أضرب زيداً) لأنهما في معنى واحد<sup>133</sup>. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبِرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ (الكهف: 5). جاء في الكشف للزمخشري أنَّ (كلمة) بالنصب على التمييز والرفع على الفاعلية، والنصب أقوى وأبلغ، وفيه معنى التعجب، كأنه قيل: ما أكبرها كلمة<sup>134</sup>. وجاء عند أبي حيان في البحر المحيط: قرأ الجمهور (كلمة) بالنصب، والظاهر انتصابه على التمييز وفي ذلك معنى التعجب، أي ما أكبرها كلمة، وقال أبو عبيدة: نصب (كلمة) على

منه؟ فقال: لأنه لا يفلح الكافرون. واستدل على كونه بمعنى: (ألم تر)، بأن أعرابية سألت زوجها: أين ابنك؟ فقال: ويكأنه وراء البيت، أي: ألم ترى أنه وراء البيت<sup>124</sup>.

ومن هذا النوع صيغة (بخ)، وهي كلمة تقال عند الأعجاب والرضى بالشئ، وتكرر للمبالغة فيقال: بخ بخ<sup>125</sup>. فالقيمة الدلالية لهذا النوع من الصيغ - بعيداً عن خلاف النحاة في اسميتها أو فعليتها - تكمن في الإحياءات العاطفية والدلالات التأثرية التي تؤديها بصورة لا تؤديها لفظة أخرى مكانها.

#### 4- التعجب بالقسم

القسم: أسلوب من أساليب توكيد الكلام، وإبراز معانيه، ويؤتى به في الغالب لدفع إنكار مُنكر أو إزالة شكّ الشاكين. مما يعني أنه يندرج تحت باب اللغة الانفعالية التي تعبر عن مواقف شعورية معينة. ومن أدوات القسم (التاء، واللام). وقد يخرجان إلى إفادة التعجب. ونحو ذلك في (التاء) قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾ (الأنبياء: 57)، فقد جاء في الكشف للزمخشري أنَّ (التاء) فيها معنى وهو التعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه<sup>126</sup>. وتبعه ابن هشام في مغني اللبيب، إذ يقول: فالتاء المُحرّكة في أوائل الأسماء حرف جرّ معناه القسم، وفيها معنى التعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتو نمرود وقهره له<sup>127</sup>.

أما اللام فلها أنواع متعددة، ومنها ما يدخل على لفظ الجلالة (الله)، ولا يؤتى به في مثل هذا الموضع إلا لإفادة التعجب، يقول سيبويه: "ولا يجيء إلا أن يكون فيه معنى التعجب، ومنه قول أمية بن عائذ<sup>128</sup>:

لله يَبْقَى على الأيام نُوحيد

بِمُشْمَخَرِّ به الظَّيَّانُ والآسُ.

وجاء في شرح الرضي أن اللام تأتي بمعنى (الواو) في القسم للتعجب، نحو (لله لا يؤخر الأجل). وقولهم

التعجب<sup>135</sup>.

## نتائج الدراسة

بعد العرض السابق لمعايير النحاة في تناول الأساليب اللغوية وتحليلها بشكل عام، وأسلوب التعجب بشكل خاص خلصت الدراسة إلى النتائج والتوصيات الآتية:

1. قامت نظرية التحليل النحوي للتركيب اللغوية عند النحاة على أساس ضرورة وجود ثلاثة أطراف لا بد من توافرها: العامل، والمعمول، والحركة الإعرابية رمز تأثير العامل بالمعمول.
2. ترتب على ضرورة إيجاد إعراب لكل كلام منطوق تفكيك التركيب اللغوية بصورة قد تنأى بها عن الدلالة التي وضعت لها، فيُصبح الإعراب شيئاً ودلالة الأسلوب شيئاً آخر.
3. لم تستوف معظم الأساليب اللغوية: كالتعجب، والشرط، والاختصاص، وغيرها حقها الوافي من الدراسة الدلالية بسبب الاهتمام بالمعنى النحوي.
4. ليس من الضروري ارتباط الحركة الإعرابية في مجمل الأساليب اللغوية بالعامل قدر ارتباطها بالحالة النفسية للمتكلم، أو الغرض البلاغي الذي يقصده.
5. أصبح يُنظر إلى الحركة الإعرابية في التحليل النحوي الحديث على أنها جزء من منظومة النحو وليست هي النحو بأكمله، ويمكن العدول عنها في ظل توافر القرائن الأخرى.
6. يوصي الباحث من خلال هذه الدراسة بضرورة أفراد باب خاص في النحو العربي يتم فيه استيفاء أسلوب التعجب من خلال جميع السياقات اللغوية التي يتحقق فيها هذا المفهوم، متجاوزة التحديد الذي قيده الدرس النحوي القديم بصيغ بعينها.
7. التركيز في تعليم أسلوب التعجب وما مثله من الأساليب اللغوية الأخرى، على القيمة التأثرية التي تُعبر عنها، لا على جانب التفكيك الذي يعزل وحدات البنية عن بعضها بعض، فيُفقد داليتها، ويُصعب

## 7- التعجب بـ(رب)

اختلف النحاة في (رب)، فذهب الكوفيون إلى أنه اسم، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر<sup>136</sup>. وعلى هذا الأساس دار الخلاف بينهم، ولم يتجاوزوا إلى المعنى الدلالي الذي قد تؤديه (رب) بدخولها على التركيب اللغوية حدود معنى التكثرير أو التقليل في حدوث الفعل، نحو: "ربّ أخ لكل لم تلده أمك". في حين نجد أنه قد يُفاد منها معنى التعجب في سياقات معينة، ونحو ذلك (ربّه رجلاً لقيت)، (وربه امرأة لقيت). والمعنى: لقيت رجلاً أي رجل، أي لقيت رجلاً عظيماً<sup>137</sup>. ونقول: ربّه رجلاً، وربّه امرأة، وربّه رجلاً، وربّه نساء، فقد جاء في المفصل: "وهذا يفعلونه عند إرادة تعظيم الأمر، وتفخيمه، فيكونون عن الاسم قبل جري ذكره ثم يفسرونه بظاهر بعد البيان"<sup>138</sup>.

## 8- التعجب بـ(أي) الكمالية:

أي الكمالية: صيغة للدلالة على وصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني<sup>139</sup>. وتقع صفة للنكرة نحو: "عمرٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ" أي كاملٌ في صفات الرجال، وحالاً للمعرفة كـ "مررتُ بعبدِ الله أيُّ رجلٍ". والتعجب معنى من معانيها، يقول سيبويه: "ومن التعجب أيضاً مررتُ برجلٍ أيُّ رجلٍ، و(أيما) نعت للرجل في كماله وبذّه غيره، كأنه قال: مررتُ برجلٍ كاملٍ"<sup>140</sup>. وجاء في شرح الرضي أنّ (أي) منقولة عن الاستفهامية، وذلك لأنّ الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين، وذلك لا يكون إلا عند جهالة المسؤول عنه "فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله"<sup>141</sup>.

فهمها.

8. إذا كان لا بدّ من تقديم إعراب لتركيب التعجب يمكن أن يُكتفى بالقول: أسلوب جامد لإنشاء التعجب معبراً عن حالة نفسية.

### الهوامش

1. عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، (2009)، ص 6-12.
2. انظر: الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، العراق، (1981).
3. سيبويه، أبو بشر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخامجي، القاهرة، (1988)، ج 2 / 88.
4. المبرد، أبو العباس، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، ج 1 / 8.
5. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد النجار، دار الكتب العلمية، مصر، (د.ت)، ج 1 / 17.
6. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، مغني اللبيب، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، (د.ت)، ج 1 / 490-492.
7. ابن هشام، المرجع السابق، ج 5 / 7.
8. سيبويه، الكتاب، ج 1 / 25. 26.
9. وهما: المبتدأ والخبر وما أصله مبتدأ وخبر، والفعل والفاعل ونائبه، ويلحق بالفعل اسم الفعل. انظر السامرائي، فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، ط2 (2007)، ص 13.
10. الجرجاني، السيد الشريف، التعريفات، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، (1938)، ص 69.
11. ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، إدارة الكبابة المنيرية، مصر، (د.ت)، ج 1 / 20.
12. سيبويه، الكتاب، ج 1 / 23.
13. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت)، ج 1 / 221-220.
14. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة (3004)، ج 4 / 1129.
15. سيبويه، الكتاب، ج 131 / 2.
16. سيبويه، السابق، ج 1 / 13.
17. ابن جنّي، الخصائص، ج 1 / 33.
18. ابن جنّي، السابق، ج 1 / 110.
19. ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار وآخر، (د.ن)، (2009)، ج 1 / 87.
20. الصبان، أبو العرف محمد بن علي، حاشية الصبان، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، (د.ت)، ج 2 / 146.
21. الأزهرى، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح،

- تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، (2000)، ج 1 / ص 317.
22. سيبويه، الكتاب، ج 3 / 67-.
23. سيبويه، السابق، ج 3 / 46.
24. الأزهرى، شرح التصريح، ج 1 / 382.
25. أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، (2006)، ص-260 259.
26. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، ط3 (1985)، ص 32.
27. الأتباري، عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار نهضة مصر، مصر، ص 13.
28. البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1984)، ج 5 / 144-146.
29. ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، العقد الفريد، تحقيق: محمد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت، (1983)، ج 2 / 338.
30. حماسة، محمد عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة، دار غريب، القاهرة، ص 177.
31. مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، القاهرة، (1992)، ص 40.
32. ابن منظور، لسان العرب، مادة نحا، مج 15 / 309.
33. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت) ج 2 / 133.
34. مرعي، عبد القادر، أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي، دراسة تطبيقية في ديوان الشابي، مؤسسة رام للتكنولوجيا، الأردن، (1995)، ص 35.
35. ابن هشام، أوضح المسالك، ج 3 / 15 13-.
36. سيبويه، الكتاب، ج 2 / 233.
37. ابن هشام، أوضح المسالك، ج 4 / 74-73.
38. حجازي، محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، دار المصرية السعودية، القاهرة، (2006)، 128.
39. سيبويه، الكتاب، ج 2 / 143.
40. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق رشيد رضا، (د.ن)، ط 2، 108.
41. الفراء، زكريا بن يحيى، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخر، (د.ت)، ج 2 / 153. وعلل النصب بـ(صبراً جميلاً) لأنَّ المعنى يتضمَّن الأمر.
42. فريد الدين، أيمن، الأزمنة في اللغة العربية، أسطنبول، دار العبر للطباعة والنشر، (1997)، ص 2 وما بعدها.
43. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص-321 322.
44. حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 178 وما بعدها.
45. الاسترأباني، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، (1996)، ج 1 / 57.
46. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، مج 2 / 537.
47. وافي، علي عبد الواحد، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، (ط 3)، ج 3 / 343.
48. مدلل، علي، أسلوب التعجب القياسي بين الدرس النحوي والاستعمال القرآني، مجلة البحوث والدراسات، الجزائر، عدد 7، يناير (2009)، ص 275.
49. ابن منظور، لسان العرب، مادة عجب، مج 1 / 580.
50. الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط3 (1984)، ج 2 / 14.
51. ابن عاشور، الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، (د.ت)، 14 / 189.
52. القرطبي، أبو عبد الله، تفسير القرطبي، دار الكتب المصرية، مصر، (د.ت)، ج 8 / 78.
53. ابن عيش، شرح المفصل، ج 4 / 5.
54. الاسترأباني، شرح الرضي، ج 4 / 230.
55. ابن مالك، جمال الدين، أبو عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد النعم أحمد، دار المأمون للتراث، (د.ت)، ج 2 / 1086-1087.
56. انظر: العايد، سليمان إبراهيم، التعجب من فعل المفعول بين المانع والمجيزين، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ع 79، 80، (1408هـ)، ص 39، 40. ويتضح رأيه من المسألة بقوله: "هذا مذهب قَصْدُ (رأي ابن مالك)، أخذ من كل قول أحسن ما فيه، وسلم مما يمكن أن يؤخذ عليه..... وبُني على استقراء الوارد عن العرب، فلم يُهمل السماع كما فعل الجمهور".
57. ابن عصفور، المقرب، ج 1 / 77، 78.
58. علوش، جميل، التعجب صيغه وأبنيته، دراسة لغوية نحوية مقارنة، دار أزمته، عمان، (2000)، ص 149.
59. ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، (2000)، ص 330.
60. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجي عثمان محمد وآخر، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1998)، -2078 2079.
61. ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص 133.
62. الأزهرى، شرح التصريح، ج 70 / 2.
63. ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج 2 / 1087-1086.
64. الأزهرى، شرح التصريح، ج 2 / 71.

65. ابن عيش، شرح المفصل، ج 7 / 144.
66. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين، مطبعة السعادة، مصر، (1961)، ج 1 / 151.
67. سيبويه، الكتاب، ج 4 / 99.
68. العايد، التعجب من فعل المفعول بين المانع والمجيزين، ص 7.
69. نيهان، عبد الإله، "مقترحات في تفسير بعض صيغ الإعراب"، ورقة مقدّمة إلى مؤتمر تيسير تعليم النحو، دمشق، مجمع اللغة العربية، 31-27 تشرين الأول، (2002).
70. مدلل، أسلوب التعجب القياسي بين الدرس النحوي والاستعمال القرآني، ص 275.
71. الصبان، حاشية الصبان، ج 3 / 25.
72. شنوف، نسرين عبد الله، الجملة الوصفية دراسة نحوية، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، (2007)، ص 129.
73. ابن عيش، شرح المفصل، ج 7 / 148. والأزهري، شرح التصريح، ج 2 / 88.
74. الصبان، حاشية الصبان، ج 3 / 24.
75. علوش، التعجب صيغته وأبنيته، ص 43.
76. السامرائي، إبراهيم، الفعل: زمانه، وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983، ص 73.
77. السبيعي، موسى بنت حميد، صيغ التعجب بين البصريين والكوفيين وخلافهم في: ما أفضله، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، (2005)، ص 14.
78. حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 114.
79. الأنباري، الإنصاف، ج 1 / 126.
80. الأنباري، أسرار العربية، ص 80.
81. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر العربي، دمشق، (د.ت)، ج 2 / 147.
82. الأنباري، الإنصاف، ج 1 / 128.
83. القرطبي، تفسير القرطبي، ج 15 / 65.
84. الأنباري، الإنصاف، ج 1 / 147.
85. إبراهيم، محيي الدين توفيق، التعجب بين البصريين والكوفيين، مجلة آداب الرافدين، ج 5، (1974)، ص 6.
86. السبيعي، صيغ التعجب بين البصريين والكوفيين، ص 7.
87. حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 114.
88. حجازي، مدخل إلى علم اللغة، القاهرة، ص 171.
89. مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي، ص 82.
90. السبيعي، صيغ التعجب بين البصريين والكوفيين، ص 9.
91. ابن عيش، شرح المفصل، ج 6 / 150. وانظر كذلك أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1 / 207.
92. السعيد، شنوفة، بنية الجملة العربية وأسس تحليلها، عالم الكتب، القاهرة، (2010)، ص 172.
93. عمارة، خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها، دار المعرفة، (1984)، ص 161.
94. انظر: مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي، ص 68. والجملة الإفصاحية: هي الجملة التي تعبر عن مشاعر المتكلم وانفعالاته. وتتضمن النبرة الانفعالية التي توضح المعنى المراد. ص 70-71.
95. سيبويه، الكتاب، ج 3 / 66. ويُنظر كذلك: ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، (ط 1)، ص 117.
96. سيبويه، الكتاب، ج 3 / 42.
97. الطبري، أبو جعفر، التفسير الكبير، تحقيق: محمود محمد شاکر وآخر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ج 15 / 282.
98. الحموز، عبد الفتاح، انزياح اللسان العربي، دار جريد للنشر والتوزيع، عمان، ط 1 (2013)، ص 198.
99. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحیط، تحقيق: عادل أحمد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ج 5 / 242.
100. حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، (2009)، ج 1 / 12.
101. السيوطي، جلال الدين، الهمع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (1998)، ج 186 / 1.
102. سيبويه، الكتاب، ج 1 / 67.
103. سيبويه، السابق، ج 2 / 130.
104. الحموز، عبد الفتاح، انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى، ص-137.
105. علوش، التعجب صيغته وأبنيته، ص 144.
106. إبراهيم، التعجب بين البصريين والكوفيين، ص 3.
107. مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي، ص 70.
108. سيبويه، الكتاب، ج 2 / 182.
109. ابن هشام، أوضح المسالك، ج 4 / 1.
110. علوش، التعجب صيغته وأبنيته، ص 89-90.
111. مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية، ص 87.
112. ابن هشام، أوضح المسالك، ج 4، ص 51.
113. الزمخشري، جار الله أبو القاسم، الكشاف، تحقيق: عادل أحمد وآخر، دار العبيكان، الرياض، (د.ت)، ج 2 / 586.
114. السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج 7 / 43.
115. علوش، التعجب صيغته وأبنيته، ص-166 167.

### قائمة المصادر والمراجع

1. إبراهيم، محيي الدين توفيق، التعجب بين البصريين والكوفيين، مجلة آداب الراقدن، عدد5، (1974).
2. الأزهرى، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية بيروت، (2000).
3. الاسترأبأذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، (1996).
4. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، دراسة: محمد حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، (1997).
5. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين، مطبعة السعادة، مصر، (1961).
6. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدياء، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار نهضة مصر، مصر، (د.ت).
7. البغدادي، عبد القادر، خزائفة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1984).
8. الجرجاني، السيد الشريف، التعريفات، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، (1938).
9. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق رشيد رضا، (د.ن)، ط2.
10. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، مصر، (د.ت).
11. حجازي، محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، الدار المصرية السعودية، القاهرة، (2006).
12. الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، العراق،

116. الفراء، أبو العباس، معاني القرآن، ج 1 / 170.
117. الزمخشري، الكشاف، ج 1 / 290.
118. الصبان، حاشية الصبان، ج 25 / 3.
119. الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب، دار الفكر، عمان، (1981)، ج 2 / 72.
120. ابن هشام، أوضح المسالك، ج 4 / 84.
121. مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية، ص 90.
122. ابن هشام، مغني اللبيب، ج 4 / 422.
123. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، دار الجيل، بيروت، ج 1 / 206.
124. الاسترأبأذي، شرح الرضي، ج 3 / 125.
125. الاسترأبأذي، السابق، ج 3 / 126.
126. الزمخشري، الكشاف، ج 3 / 123. وانظر كذلك أبو حيان، البحر المحيط، ج 6 / 300.
127. ابن هشام، مغني اللبيب، ج 2 / 211.
128. سيبويه، الكتاب، ج 2 / 144.
129. الاسترأبأذي، شرح الرضي، ج 2 / 370.
130. السامرائي، فاضل، معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط1 (2000)، ج 4 / 293.
131. ابن هشام، مغني اللبيب، ج 1 / 106.
132. أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 7 / 208.
133. ابن عصفور، ج 1 / 77 - 78.
134. الزمخشري، الكشاف، ج 2 / 250.
135. أبو حيان، البحر المحيط، ج 6 / 95 - 96.
136. الأنباري، الإنصاف، ج 2 / 332.
137. السامرائي، معاني النحو، ج 4 / 299.
138. ابن يعيش، شرح المفصل، ج 8 / 28.
139. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 1 / 12.
140. سيبويه، الكتاب، ج 1 / 210.
141. الاسترأبأذي، شرح الرضي، ج 1 / 332.

- (1981).
13. حسان، تمام، البيان في روائع القرآن: عالم الكتب، القاهرة، (2009).
14. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، (1994).
15. حماسة، محمد عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة، دار غريب، القاهرة، (د.ت).
16. الحموز، عبد الفتاح، انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط1 (2013).
17. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
18. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجا عثمان محمد وآخر، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1998).
19. الخضري، محمد بن مصطفى، حاشية الخضري، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ت).
20. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، (3004).
21. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د.ت).
22. الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب، دار الفكر، عمان، (1981).
23. الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط3 (1984).
24. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف، تحقيق: عادل أحمد وآخر، دار العبيكان، الرياض، (د.ت).
25. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في صناعة الإعراب، دار الجيل، بيروت، (د.ت).
26. السامرائي، إبراهيم، الفعل: زمانه، وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1983).
27. السامرائي، فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، ط2، (2007).
28. السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط1 (2000).
29. سبيعي، موسى بنت حميد، صبغ التعجب بين البصريين والكوفيين وخلافهم في: ما أفعله، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، (2005).
30. السعيد، شنوقة، بنية الجملة العربية العربية وأسس تحليلها، عالم الكتب، القاهرة، (2010).
31. سيبويه، أبو بشر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1988).
32. السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد الإله نيهان، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، (1985).
33. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
34. شنوف، نسرين عبد الله، الجملة الوصفية دراسة نحوية، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، (2007).
35. الصبان، أبو العرف محمد بن علي، حاشية الصبان، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، (د.ت).
36. الطبري، أبو جعفر، التفسير الكبير، تحقيق: محمود محمد شاکر وآخر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، (د.ت).
37. ابن عاشور، الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، (د.ت).
38. العايد، سليمان إبراهيم، التعجب من فعل



52. مدلل، علي، أسلوب التعجب القياسي بين الدرس النحوي والاستعمال القرآني، مجلة البحوث والدراسات، الجزائر، عدد 7، يناير (2009).
53. مرعي، عبد القادر، أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي، دراسة تطبيقية في ديوان الشابي، مؤسسة رام للتكنولوجيا، الأردن، (1995).
54. مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، ط2، القاهرة، (1992).
55. أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، (2006).
56. ابن منظور، جمال الدين بن محمد، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (2005).
57. ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، (2000).
58. نبهان، عبد الإله، "مقترحات في تفسير بعض صيغ الإعراب"، ورقة مقدّمة في مؤتمر تيسير تعليم النحو، مجمع اللغة العربية، دمشق، 27-31 تشرين الأول، (2002).
59. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).
60. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، (ط1).
61. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، مغني اللبيب، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، (د.ن)، (د.ت). 62. وافي، علي عبد الواحد، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، (ط3).
63. ابن يعيش، موفق الدين، المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د.ت).
- المفعول بين المانعين والمجيزين، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عدد 79، 80، (1408هـ).
39. أبو العباس، السمين الحلبي، الدرر المصون في كلام الكتاب المكنون، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، لبنان، (د.ت).
40. ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، العقد الفريد، تحقيق: محمد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
41. ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى وآخر، (د.ن)، (2009).
42. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين، دار مصر للطباعة، القاهرة، (1980).
43. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر العربي، دمشق، (د.ت).
44. علوش، جميل، التعجب صيغه وأبنيته، دراسة لغوية نحوية مقارنة، دار أزمنة، عمان، (2000).
45. عميرة، خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها، دار المعرفة، (1984).
46. عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، (2009).
47. الفراء، أبو العباس، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخر (د.ن).
48. فريد الدين، أيمن، الأزمنة في اللغة العربية، دار العبر للطباعة والنشر، أسطنبول، (1997).
49. القرطبي، أبو عبد الله، تفسير القرطبي، دار الكتب المصرية، مصر، (د.ت).
50. ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد، دار المأمون للتراث، (د.ت).
51. المبرد، أبو العباس، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).